The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

صدر عن حزب حرَّاس الأرز ــ حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

الأوساط السياسية في لبنان كلها منشغلة بالإنتخابات النيابية المقبلة، المعارضون والموالون على حَدٍ سواء، وكذلك الأوساط الإعلامية، والكل يتكلم عن قانون الإنتخاب الجديد، ويختلف حول تقسيم الدوائر بين صغرى وكبرى ومتوسطة، والبعض يطالب بمراقبين دوليين حرصاً على نزاهتها... إلخ، فنشعر وكأن البلد تحوَّل فجأةً إلى صندوق إقتراع، وإن مشاكل لبنان المتراكمة والمتنوّعة ستجد لها حلاً سحرياً في ذلك الصندوق العجائبي... بينما الشعب غير متحمِّس لتلك الإنتخابات وغير مكترث لها حتى، بل منصرف عنها إلى همومه اليومية في البحث الدؤوب عن لقمة الخبز والدواء والأقساط المدرسية وتأمين فواتير الكهرباء المقطوعة... إلخ.

ليس في نيّتنا التقليل من أهميّة الشأن الإنتخابي، لا بل ندعم بقوة كل عمل يساهم في تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد، ولكننا تعوَّدنا في مسيرتنا السياسية مماشاة الناس في شعورهم وقناعاتهم، وكانت مواقفنا إنعكاساً دائماً لنبض الشارع، وكثيراً ما رددنا إن صوت الشعب من صوت الله، والشعب حالياً غير مهتمّ بالإنتخابات ولا يرى فيها الخلاص الموعود الذي تبشّر به المعارضة، والأسباب عديدة، منها:

١- الإنطباع السائد عند الناس إنها ستكون مماثلة للإنتخابات السابقة، لا بل أسوأ منها بإعتبار إن السوريين سيلجأون إلى كل الوسائل لتأمين نجاح أكثرية نيابية موالية لهم تستمرّ في تغطية إحتلالهم وتساعدهم في مواجهة الضغوط الدولية الناجمة عن القرار ١٥٥٩ ومفاعيله.

٢- لأن الإنتخابات فقدت نكهتها المعهودة كما في الماضي، ومجّ اللبنانيون هذه المهزلة المكررة كل أربع سنوات والتي تجري على أرضهم تحت رعاية الإحتلال وقد حوّلها إلى تعيينات لا يفوز بها إلاّ من إتقن فنّ الإنبطاح والزحف على أعتاب الشام.

٣- لأن قانون الإنتخاب الجديد سيتمّ إعداده في دمشق، وسيفصَّل على قياس الإحتلال، وسيبلّغ إلى اللبنانيين عبر المندوب السامي في عنجر، وسيُعرض على المجلس النيابي الحالي لإقراره كما أُقِرَّ التمديد، وبعدها لن ينفع صراخ المعارضين وإحتجاجاتهم.

٤- لأن مشاركة المعارضة في هذه المهزلة يمنح الإحتلال تغطية مجّانية ومشروعية لا يستحقّها حتى ولو نجحت في الحصول على بعض المقاعد الإضافية داخل الندوة النيابية.

٥- لأن المراقبين الدوليين إذا ما تَمَّ التوافق على مجيئهم، لن يتمكنوا من كشف فنون التزوير المحترفة التي سيعتمدها الإحتلال السوري وأدواته اللبنانية، بدءً بمهارة تركيب اللوائح وفرض التحالفات ترغيباً وترهيباً، مروراً ببراعة تحريك المحادل والبوسطات، وإنتهاءً بتزوير عمليات الفرز وإخفاء بعض الصناديق وحشو بعضها الآخر بأوراق إضافية... ناهيك بالإستعانة بأصوات المجنّسين، والتلاعب بسجلات القيد لإستحضار الموتى والغائبين وإشراكهم في عملية الإقتراع.

٦- ولأن الدولة القائمة جاءَت إلى الحكم بطرُق غير ديمقراطية، فمن الصعب أن ترحل بطرُق ديمقراطية، وبما أن التغيير من خلال الإنتخابات عملية بطيئة وغير مضمونة النتائج على المدى المنظور، فيما البلد ينهار والشعب في حالة إختناق، والوضع لا يحتمل الإنتظار، سيّما وإن نسبة ٩٠ ٪ من العائلات اللبنانية أصبحت دون خَطّ الفقر المالي المطلق، أي عاجزة عن تغطية حاجاتها الأساسية بحسب آخر دراسة أجراها خبراء الإقتصاد، وإن ٤٧٢ مصنعاً تَمَّ إقفالها في لبنان بين العام ٢٠٠٠ وإلى اليوم بحسب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، عدى عن المحاصيل الزراعية الكاسدة بفعل المضاربة السورية، والدَين العام الذي يتراكم سنة بعد سنة ويهدد بإفلاس الدولة...

لذلك، وبناءً على كل ما تقدَّم نرى إن أقصر الطُرُق للتخلص من هذا السقط المسمّى النظام اللبناني هو إعلان العصيان المدني العام ومقاطعة الدولة بكل مؤسساتها مقاطعة شاملة، ونحن على ثقة بأنه لن يصمد طويلاً وسينهار بأسرع ما يتوقعه البعض.

لبَّـيك لبـــنان
أبو أرز
في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤